

الأثر المتوقع للتحويل في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الى معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى القوائم والتقارير المالية دراسة نظرية تحليلية

The Expected Impact of the Shift in Fair Value Accounting from IAS (39) to IFRS (9) at the Level of Financial Statements and Reports Analytical Theory Study

الدكتور جميل حسن النجار
جامعة القدس المفتوحة / فلسطين

Abstract: The study aimed to determine the expected impact of the change in fair value accounting from IAS (39) to IFRS (9) at the level of financial statements and reports, by determining the most significant deficiencies in fair value measurements in accordance with IAS (39), As well as the most important parameters of the measurement and disclosure methods in accordance with IFRS (9) at the level of financial reports and clarifying the alternative measurement and hedging methods provided by IFRS (9) in relation to IAS (39).

The study used the analytical and deductive method based on documentary studies. The study reached a number of conclusions, including: The objective of issuing IFRS (9) is to provide users of the financial statements with relevant, useful, comprehensive and relevant information related to the size and timing of cash flows; in addition to assessing uncertainty related to cash flows from financial instruments, and transition to fair value standard (9) improves the quality of financial reporting and increases the value of accounting information by reducing profit management practices. The application of IFRS (9) is expected to contribute to the simplification of accounting procedures for financial instruments as compared with IAS (39), thereby improving the ability of users to understand preparation the financial reporting of financial instruments.

The study recommends that the control authorities, mainly the Central Bank, monitor the initial application of the financial reporting standard by companies. The issuance and application of IFRS (9) is expected to provide users with relevant, useful, comprehensive and relevant information on the size and timing of cash flows. Corporate management must to adhere in full compliance with the provisions of IFRS (9), With a view to eliminating fluctuations in profit or loss, which were due to changes in credit risk from liabilities to be measured at fair value.

Keywords: Fair Value Accounting, IAS (39), IFRS (9).

الملخص: هدفت الدراسة الى بيان الأثر المتوقع للتحويل في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الى معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال تحديد أهم معالم القصور للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وكذلك بيان أهم معالم طرق القياس والافصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى التقارير المالية وتوضيح طرق القياس والتحوط البديلة التي يقدمها معيار الإبلاغ المالي رقم (9) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الاستنباطي القائم على أسلوب الدراسات الوثائقية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها: أن الهدف من اصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (9) هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية بالإضافة الى تقييم عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من الأدوات المالية، وأن التحويل الى معيار القيمة العادلة رقم (9) يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية، وارتفاع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

يتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) أن يساهم في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعيار الدولي رقم (39)، ومن ثم تحسين قدرة المستخدمين على فهم اعداد التقارير المالية للأدوات المالية. أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجهات الرقابية ومن أهمها البنك المركزي بمتابعة التطبيق الأولي لمعيار الإبلاغ المالي من قبل الشركات حيث يتوقع لاصدار وتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) أن يؤدي الى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية.

ويجب على إدارة الشركات الالتزام التام بنصوص معيار الإبلاغ المالي رقم (9) وذلك بهدف القضاء على التقلبات في الربح أو الخسارة، التي كانت تقع جراء التغييرات في مخاطر الائتمان من المطلوبات المراد قياسها

كلمات مفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، معيار الإبلاغ المالي رقم (9)

المقدمة

تلجأ منشآت الأعمال الى استثمار فائض الأموال لديها في الأدوات المالية قصيرة وطويلة الاجل، وذلك بهدف تحقيق عوائد مجزية على تلك الاستثمارات بالإضافة الى تجنب تكاليف الاحتفاظ بالأموال النقدية، و تختلف أهداف المنشأة من اقتناء تلك الأوراق المالية، فقد يكون الهدف هو الحصول على العائد المادي السريع عند ارتفاع الأسعار وتسمى في هذه الحالة الاستثمارات قصيرة الاجل " الاستثمارات بغرض المتاجرة " و التي تظهر من ضمن الأصول المتداولة، أو بالاحتفاظ بهذه الأوراق إلى نهاية السنة المالية بهدف الحصول على أرباح أو فوائد سنوية و تسمى في هذه الحالة الاستثمارات طويلة الأجل التي تظهر من ضمن الأصول طويلة الأجل.

ونظراً لكبر حجم الاستثمارات في الأدوات المالية لدى منشآت الأعمال في الأمد الطويل فان ذلك يتطلب وجود إجراءات محاسبية واضحة في هذا الصدد بهدف توفير توصيف لأنواع المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية لمساعدة قراء القوائم المالية في الوصول الى المؤشرات التي تمكنهم من قياس قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية والاستغلال المناسب للموارد والتي تمكنهم من تقييم مدى الالتزام بالسياسات وأثر ذلك على الاستمرارية والنمو. وحتى تتحقق امكانية فهم واستيعاب المعلومات ببسر وسهولة ينبغي تحسين وتطوير منفعة التقارير المالية بما يزيد من القيمة المضافة لها، ويحقق إمكانية المقارنة وإمكانية الاعتماد عليها والثقة فيها كما يخفض من قيمة التكلفة المضافة عن طريق تجنب المعالجة المحاسبية بطرق مختلفة للعمليات والأحداث والظروف المتماثلة، فضلاً عن الحد من عمليات التقدير والتخمين عند محاولة إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل الممارسة العملية. (الحيزان، 2004) ونتيجة لذلك فقد أصبحت كافة منشآت الأعمال ملتزمة بإعداد قوائم مالية سليمة ودقيقة وتعكس الواقع المالي للمنشأة بصدق وشفافية ووضوح، حيث تعتبر القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة المالية وهي تلخص كل ما حدث خلال الفترة التي تعد عنها.

ولكي تتمكن منشآت الأعمال على أنواعها من إعداد القوائم المالية وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها والتي تلاقي قبولاً عاماً، لا بد لها من الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والتي قام بتطويرها تماشياً مع تشعب وتعقيد الأعمال التجارية والمالية وغيرها فأصدر نسخة منقحة عنها أطلق عليها «المعايير الدولية لتقارير الإبلاغ المالي IFRS».

وقد أصبح القياس بالقيمة العادلة يواجه انتقادات شديدة خاصة بعد العولمة الاقتصادية وتطور الأسواق المالية العالمية وتزايد حجم الشركات متعددة الجنسيات، وعلى الرغم من التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وخاصة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الا أنه يكتنفه العديد من الصعوبات وخاصة أن تطبيق هذا المعيار يعتمد على فرضية السوق المالي الكفؤ، وهو أمر يصعب الوصول اليه في الواقع العملي بشكل عام وواقع الأسواق المالية الناشئة بشكل خاص، وحتى اذا أمكن وجود السوق الكفؤ فان معلومات القيمة العادلة تفتقر الى الثقة والاعتماد عليها لأنها لا تمتلك الدليل الموضوعي الذي يدعمها، ومن ناحية أخرى فان استخدام القيمة العادلة كما هو منصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) يعطي فرصة للإدارة للتلاعب في أرقام قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من خلال الإفصاح عن القيمة العادلة والإفصاح عن الأرباح والخسائر غير المحققة. (أبو طالب، 2017)

في المقابل فان تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية خاصة فيما يتعلق بمعالجة الاستثمارات المالية، يقدم العديد من المزايا والمنافع للمنشآت ولمستخدمي القوائم المالية ولمهنة المحاسبة بشكل عام. فبالنسبة للمنشآت التي تتبنى تلك المعايير فان المنفعة الأساسية تتمثل في تسهيل المجال لتلك المنشآت بالدخول إلى الأسواق المالية العالمية والتي غالباً ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى والتي توفرها المعايير الدولية. كما أن تبني المعايير من قبل المنشآت يجعل الطلب على أسهم منشآت الأعمال أكثر وخاصة من قبل المستثمرين الاجانب. وكذلك فان تبني معايير الإبلاغ المالي يوفر حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة. ويجعلها أكثر سهولة وقابلة للفهم والاستيعاب من قبل كافة المستخدمين.

وقد أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في 24 يوليو 2014 النسخة النهائية من المعيار رقم (9) من معيار الإبلاغ المالي ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بشأن الأدوات المالية، على أن يكون واجب التطبيق اعتباراً من 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر له. وقد تضمن الإصدار للمعيار الجديد أساساً منطقياً واحداً فيما يتعلق بالتصنيف والقياس للأدوات المالية فيما يتعلق بتوقع الخسائر ونموذج انخفاض القيمة وأسلوب الإصلاحات المستدامة في محاسبة التحوط.

1.1 مشكلة الدراسة

لقد كان لأزمة أسواق المال العالمية في منتصف العام 2008 الأثر الكبير في تسليط الضوء على القياس بالقيمة العادلة، وخاصة فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، حيث وجهت اتهامات إلى هذا المعيار كمسبب لحدوث تلك الأزمة، وقد جاء معيار الإبلاغ المالي رقم (9) كمعيار لتصنيف وقياس الأدوات المالية استجابة لملاحظات قدمت من قبل الدول العشرين G20 في ضوء تقييم معايير المحاسبة خلال فترة أزمة أسواق المال العالمية في منتصف العام 2008 كبديل لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، لذا يقوم الباحث بهذه الدراسة النظرية التحليلية لبيان أهم ما يميز معيار (IFRS 9) في مجال القياس والتصنيف والتحوط والافصاح وبيان آثاره المتوقعة على مستوى القوائم والتقارير المالي. بناء على ذلك يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- 1- ما هي أهم معالم ومميزات القياس بالقيمة العادلة على مستوى القوائم والتقارير المالية.
- 2- ما هي أهم معالم القصور للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- 3- ما هي أهم معالم طرق القياس والافصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى التقارير المالية.
- 4- ما هي طرق القياس والتحوط البديلة التي يقدمها معيار الإبلاغ المالي رقم (9) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- 5- ماهي التحديات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى القوائم والتقارير المالية.
- 6- ما هي الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على قرارات المستثمرين.

1.2 أهمية الدراسة

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناوبها لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS9) باعتباره معياراً للتقارير المالية يتوقع تطبيقه اعتباراً من بداية العام 2018، ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، لذا يتوقع لهذه الدراسة أن تقدم إيضاحات وتفسيرات لكافة مستخدمي القوائم والتقارير المالية حول طرق القياس والتصنيف والتحوط والافصاح بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9)، وبالتالي يتوقع لنتائج هذه الدراسة أن يستفيد منها طوائف متعددة من مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرون الأفراد داخل الأسواق المالية، كما وتستمد الدراسة أهميتها كونها الدراسة الأولى في فلسطين- على حد علم الباحث- وبالتالي يتوقع أن تنال هذه الدراسة اهتمام الباحثين وتؤسس لدراسات لاحقة ذات علاقة.

1.3 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد أهم معالم ومميزات القياس بالقيمة العادلة على مستوى القوائم والتقارير المالية.
2. تحديد أهم معالم القصور للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
3. بيان أهم معالم طرق القياس والافصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى التقارير المالية.
4. توضيح طرق القياس والتحوط البديلة التي يقدمها معيار الإبلاغ المالي رقم (9) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
5. توضيح أهم التحديات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى القوائم والتقارير.
6. بيان الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على قرارات المستثمرين.

4.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي لتحديد حقيقة مشكلة الدراسة وعلى المنهج التحليلي القائم على أسلوب الدراسات الوثائقية، وذلك لجمع معلومات وحقائق وأفكار ورؤى من خلال الأدبيات المنشورة حول معيار الإبلاغ المالي رقم (9) بما يتضمن طرق القياس والتصنيف والتحوط والافصاح وذلك بهدف بيان الأثر المتوقع للتحويل في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الى معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى القوائم والتقارير المالية.

1.5 حدود الدراسة

حددت الدراسة موضوعياً في خمسة عناصر كالتالي:

1. التوجه للقياس بالقيمة العادلة.
2. محددات القياس والتصنيف والافصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39).
3. معيار الإبلاغ المالي رقم (9).
4. تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9)
5. الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9)
2. الدراسات السابقة

قام الباحث بتجزئة الدراسات السابقة الى مجموعتين، المجموعة الأولى لعرض الدراسات المتعلقة بالتحويل تجاه القيمة العادلة، والمجموعة الثانية تتناول الدراسات ذات العلاقة بأثر التحويل نحو القيمة العادلة على قرارات المستخدمين.

فقد قام (بوخالفي، 2013) بدراسة هدفت لمعالجة مشكلة الإفصاح الصادر وفق القيمة العادلة وتأثيره على موثوقية وملاءمة المعلومات بالنسبة للمستخدمين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن هناك اتفاق بشكل ايجابي يؤيد استخدام القيمة العادلة في الإفصاح لأنه يعزز وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أكدت عليها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، وأن هناك تحديات يمكن أن تواجه منشآت الأعمال في حالة إعادة التقييم بالقيمة الحقيقية والإفصاح بموجبها في الكشف المالية.

وقد هدفت دراسة (Christinsen & Nikolaev, 2013) الى توضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وأن معايير الإبلاغ المالي قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت لمنشآت الأعمال المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات في الإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة. في المقابل أشارت دراسة (Carrol et al, 2003) الى وجود مجموعة من الانتقادات لمحاسبة القيمة العادلة بعد ظهور معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS 133) حول محاسبة المشتقات المالية، وتمحورت تلك الانتقادات حول الأثر الذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والتزامات الشركة، وهو ما سيؤدي الى حدوث تقلبات في الدخل، والذي ينتج عنه تغير متعدد في القوائم المالية، والذي من شأنه أن يكون له أثر على ثقة المستثمر بالمعلومات المالية.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت التحول نحو القيمة العادلة: قام (الزمر، 2012) بدراسة مدى تأثير التحول الى معايير التقارير المالية على بعض المقاييس المحاسبية والتي تعكس جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (21) شركة من شركات التأمين السعودية خلال الفترة ما بين 2008-2010م وقد توصلت الدراسة الى أن التحول الى معايير الإبلاغ المالي الدولية قد أدى الى انخفاض مستويات إدارة الأرباح، وزيادة مستويات التحفظ المحاسبي، ومستويات عدم تماثل المعلومات. كما استهدفت دراسة (Fatima & Foote, 2012) فحص المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير الإبلاغ المالي من خلال دراسة تطبيقية على (56) شركة من الشركات المسجلة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي يزيد من القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، حيث تبين وجود علاقة موجبة بين الأرباح والعوائد التجميعية، كما ربح السهم والقيمة الدفترية للسهم بعلاقة موجبة معنوية بسعر السهم.

وقد تناولت دراسة (لوندي، 2012) المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والافصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية في الأردن، قد ركزت الدراسة على تأصيل مفهوم القيمة العادلة، وكيفية المحاسبة عنها بالتركيز على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وقد توصلت الدراسة الى عدم افصاح البنوك عن الأرباح والخسائر غير المحققة وكيفية معالجتها، وعدم الإفصاح عن مبررات تحويل بعض الاستثمارات الى محفظة المتاجرة والعكس، وأن البنوك قامت بالافصاح عن القيمة العادلة للضمانات المقدمة دون الإفصاح عن مكونات تلك الضمانات. وقد قام (النجار، 2013) بدراسة تهدف الى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين في فلسطين، وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية وأن من أهم معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة هو عدم توافر أسواق نشطة لكثير من الأصول في فلسطين.

وبهدف بإجراء تحليل مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، ومعيار الإبلاغ المالي رقم (9) قام كل من (Linde & Pederson, 2011) بدراسة طبقت على المصارف التي تمتلك الحصة الكبرى من تسهيلات القروض الممنوحة في الدنمارك بحسب معايير هيئة الاشراف المالية الدنماركية حيث جرى تحليل البيانات المالية لهذه المصارف، وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) لن تحمل في طياته تغيرات جوهرية على فئة القروض كون هذه القروض تقاس أصلاً بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، الا أنه لوحظ فروق جوهرية ناتجة عن التغيير في مداخل الاعتراف بانخفاض القيمة للأصول المالية وذلك عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) والذي يتطلب الاعتراف بمخصص انخفاض قيمة محفظة القروض للخسائر المحققة والمتوقعة لدى تلك المصارف.

وقد قام (Farkas, 2016) بدراسة هدفت الى اختبار التداخل بين معيار الإبلاغ المالي رقم (9) بالتطبيق على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بالمقارنة مع أسلوب الخسائر المستحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وقد أظهرت النتائج أن نموذج خسائر الائتمان وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) تتضمن مخصصات انخفاض القيمة بشكل كبير، وأن متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) تزيد من فاعلية وانضباط السوق المالي وبالتالي زيادة الاستقرار المالي، وأن نموذج خسائر الائتمان سيزيد من تذبذب رأس المال التنظيمي لبعض البنوك، وأن مدى الفائدة من تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) سيعتمد على مدى التطبيق السليم والثابت.

وحول أثر القيمة العادلة على قرارات المستخدمين، قام (السعيد وآخرون، 2013) بدراسة هدفت الى التعرف على أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي وقواعد الإفصاح الواردة فيها على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية في بورصة عمان، وقد طبقت الدراسة على (48) مدير مالي ومدقق داخلي. وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها تؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي.

وكذلك قام كل من (عرنوق وحمادة، 2014) بدراسة هدفت الى التعرف على أثر التحول لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: أن التحول الى معيار الإبلاغ المالي رقم (9) سوف يؤثر جوهرياً في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً، بسبب إعادة تصنيفها تحت بند الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين. وأن التحول الى معيار الإبلاغ المالي رقم (9) لن يؤثر جوهرياً في قيمة نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل جميع السيناريوهات. وقد قام (Nadiah and Rosa, 2014)، بدراسة تحليلية لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) وخاصة فيما يتعلق بالقياس والافصاح ومخاطر السيولة لدى المصارف، وقد توصلت الدراسة الى استنتاجات منها أن بعض أنشطة المصارف لا تتوافق مع نموذج الأعمال المعتمد وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9)، وبالتالي يجب على مجلس معايير المحاسبة أن يفكر في إمكانية اصدار معيار محدد للقطاع المصرفي. وقد توصلت دراسة (Gebhardt, 2016) والتي طبقت على السندات الحكومية الصادرة عن الحكومة اليونانية خلال الفترة من 2009-2011 خلال فترة تراجع التصنيف الائتماني للسندات الحكومية، وركزت هذه الدراسة على طرق تقدير انخفاض القيمة، وقد توصلت الدراسة الى أن معيار الإبلاغ المالي رقم (9) يعتمد بشكل كبير على توقعات الإدارة، وأن ذلك سيقود الى الاعتراف المبكر بتدني القيمة.

ما يميز الدراسة الحالية

بمراجعة الباحث لأدبيات الدراسة المنشورة والمتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) تبين أنها لازالت شحيحة جداً، وهذا مبرر لأن هذا المعيار قد دخل حيز التنفيذ في يناير 2018، وقد تميزت هذه الدراسة بأنها الدراسة الأولى على حد علم الباحث كونها دراسة نظرية تحليلية استنباطية، تهدف الى بيان أثر التحول في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الى معيار الإبلاغ المالي رقم (9) وذلك من خلال بيان معالم القصور للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومن ثم مقارنتها بطرق القياس والافصاح البديلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9)، وكذلك بيان أهم التحديات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى القوائم والتقارير المالية، ومن ثم اظهار الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على قرارات المستثمرين.

3. الاطار النظري

3.1 مفهوم وأهداف محاسبة القيمة العادلة

لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة. (صلاح، 2008)

وعرفت القيمة العادلة "بأنها المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على إطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح". (السعافين، 2005، ص13)، وعرفت أيضاً "بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الموجودات (بيع) أو تسويه (دفع) مطلوبات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة". (السعافين، 2004، ص27)، وهي كذلك "المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشترى به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على أن لا تكون حالة تصفية" (Paoloni et al, 2017)) ويهدف مفهوم محاسبة القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، حيث تعتبر المعلومات عن القيمة العادلة والتغيرات في القيمة العادلة ذات أهمية كبيرة جداً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. (Weijun, 2007) وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبني على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطر للبيع (السعافين، 2005).

ومن جانب آخر تعتبر التقارير المالية المعدة وفقاً لمقاييس القيمة العادلة أكثر ثقلًا فيما يتعلق بالأرباح المعلن عنها إذا ما قورن ذلك بالتقارير المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية. (Barth et al., 1995)، وقد تم تحديد ثلاثة مصادر حقيقية تتسبب في تلك التقلبات: الأول يعود إلى التقلب في القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات، والثاني متعلق بأخطاء تقدير التغيرات في القيمة العادلة لتلك الأصول والالتزامات، والثالث يعود إلى تطبيق النموذج المختلط في القياس المحاسبي، ويصنف المصدر الأول لتلك التقلبات بالأثر الإيجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في حيث يصنف المصدر الثاني والثالث بالأثر السلبي لتطبيق محاسبة القيمة، ومن هنا يطلب من الجهات المهنية ذات العلاقة بصياغة المعايير تقليل الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية لتطبيق نموذج محاسبة القيمة العادلة. (Barth, 2004)، وقد أشارت دراسة (النجار، 2013) أن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملاءمة ومفيدة لمتخذي القرار عن تلك التي توفرها محاسبة التكلفة التاريخية حيث تعكس القيمة العادلة الظروف السوقية الحالية والحقيقة الاقتصادية للعمليات،

2-3 مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة

جاء استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية وبهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات وهي: (Skoda and Bilka, 2012) و (الجعارات، 2006) و (البشتاوي والمبيض، 2008)

1. تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
2. إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
3. يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.
4. يوفر هذا المدخل مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.
5. تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
6. يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
7. تساعد المعلومات المبينة على القيمة العادلة على إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستخدم القيمة العادلة.

8. تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.
- وعلى الرغم من المزايا السابق ذكرها لاستخدام القيمة العادلة إلا أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجاً متكاملاً للاعتراف والقياس والافصاح المالي، وبالتالي لازالت القيمة العادلة تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملائمتها، ومن أهم هذه الانتقادات: (خوري، 2006) و (جعار، 2012)
1. أن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة.

2. هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها بالتكلفة التاريخية.
3. ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعتبر معقدة وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.
4. قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.
5. قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها، وإلى جانب ذلك "فقد أخذت المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل متزايد في أطر الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي، حيث أنها قد تحدث في البيانات المالية بعدد من الطرق" (جمعة، 2007، ص.4)، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاثة مداخل لتحديد القيمة العادلة

باستخدام تقنية التقييم تتمثل في التالي: (IASB, 2009) و (Rock and Mihaela, 2009)

1. مدخل السوق: ويشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق والتي تعتمد على استخدام الأسعار وباقي المعلومات التي يتم الحصول عليها من تعاملات السوق والمتعلقة بأصول والتزامات مماثلة
2. مدخل الدخل: ويقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل والمصاريف.
3. مدخل التكلفة: ويشير هذا المدخل إلى تكلفة الاستبدال، وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبنفس الطاقة الانتاجية أو امكانية الخدمة.

3.3 القياس والتصنيف والافصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39).

لقد احدث صدور هذا المعيار نقلة نوعية في الممارسات المهنية المحاسبية ويمكن رصد ذلك من زاويتين هما: نقل المحاسبة من القياس وفق منهج التكلفة التاريخية إلى القياس وفق منهج القيمة العادلة، والخروج عن الأعراف المحاسبية السائدة وذلك بالاعتراف بالأرباح غير المحققة في قائمة الدخل. (مطر وسويطي، 2006)، وقد أصبح معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ساري المفعول من شهر يناير (2001م)

يزيد هذا المعيار إلى حد كبير من استخدام القيم العادلة في محاسبة الأدوات المالية، ويشمل ذلك كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ووفقاً لهذا المعيار يجب قياس كافة الموجودات المالية بمقدار القيمة العادلة فيما عدا ما يلي التي يجب تسجيلها بمقدار التكلفة المطفأة على أن تكون خاضعة لاختبار انخفاض القيمة وتشمل:

- القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة غير محتفظ بها للمتاجرة.
- الاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت مثل الأدوات المالية للدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجبارياً والتي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق والقادرة على عمل ذلك.
- الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (مقتصرة على بعض أدوات حقوق الملكية بدون سعر مدرج في السوق وبعض المشتقات المرتبطة بتسليم أدوات حقوق الملكية غير المدرجة والتي يجب تسويتها بموجبها).
- بعد الامتلاك يجب قياس معظم المطلوبات بمقدار القيمة الأصلية المسجلة ناقصاً دفعات السداد الرئيسة والإطفاء، وفقط يجب إعادة قياس المشتقات والمطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة بمقدار القيمة العادلة.

ويقوم معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بتصنيف الأدوات المالية إلى الفئات التالية:

أولاً: الموجودات (الأصول) أو المطلوبات (الخصوم) المحتفظ بها للمتاجرة: هي الموجودات أو المطلوبات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيس لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها، وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والمطلوبات المالية المشتقة على أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا أنها حددت على أنها أدوات تحوط وفعالة، وتصنف كافة المشتقات المالية كأدوات مالية للمتاجرة. (Andre et al, 2009)

ثانياً: الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق: هي موجودات مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت لمنشأة لها إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة.

ثالثاً: القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة هي الموجودات المالية التي أوجدتها المنشأة بتوفير الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين عدا عن تلك التي تم إيجادها بهدف بيعها مباشرة أو على المدى القصير والتي يجب تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة، والقروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة لا تدخل ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق ولكنها مصنفة بشكل منفصل بموجب هذا المعيار.

رابعاً: الموجودات المالية المتوفرة للبيع هي تلك الموجودات المالية، هي التي لا تصنف ضمن: القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة، استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو - موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة. والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت تحقق عائداً بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقييم يتم الاعتراف بها أما: في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة، والتي يتم تنزيلها في الدخل عند عملية بيعها.

ويضع هذا المعيار قيوداً على عملية إعادة تصنيف تلك الموجودات المالية، ففي حال قيام الشركة بنقل أو بيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين، وعدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل. ومن جانب آخر يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الأسس المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الموجودات المالية التي يتم حيازتها لأغراض التحوط على النحو التالي: (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009).

1. تحوط القيمة العادلة: يؤخذ التغيير في الموجودات والالتزامات المتعلقة به الى بيان الدخل.
 2. تحوط التدفقات النقدية: يؤخذ التغيير الى حقوق الملكية لحين تحققه.
 3. تحوط صافي الاستثمار الخارجي: يؤخذ التغير الى حقوق المساهمين لحين التخلص من الاستثمار وعندما يؤخذ التغيير الى بيان الدخل، وأن التحوط لأسعار الفوائد يعد تحوطاً للقيمة العادلة.
- وقد أجري تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في حزيران (يونيو) العام 2005، ووفقاً لهذا التعديل يجب على المنشأة تعيين أي أصل أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كلاهما) عند الاعتراف الأولي على أنه سيتم قياسها بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات الواقعة على القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. ولفرض الانضباط على هذا التصنيف، تُمنع المنشأة من إعادة تصنيف الأدوات المالية في أو خارج هذه الفئة.

وبعد الاعتراف الأولي، تقيس المنشأة الأصول المالية، بما في ذلك المشتقات التي تعد أصولاً، بقيمتها العادلة، ومن دون أي خصم من تكاليف التعاملات التي قد تكبدها عند البيع أو أي تصرف آخر، باستثناء الأصول المالية التالية: (IASB, 2005).

(أ) القروض والذمم المدينة والتي ينبغي قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
(ب) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي ينبغي قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

(ج) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا تملك سعر سوق معلن في أحد الأسواق الناشطة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ومشتقات حقوق الملكية المرتبطة بها والواجب تسويتها من خلال تسليم أدوات حقوق الملكية غير المسعرة هذه، والتي ينبغي قياسها بسعر التكلفة.

تخضع الأصول المالية التي تم تعيينها على أنها بنود محوطة للقياس بموجب المتطلبات المحاسبية المحوطة، كما تخضع جميع الأصول المالية عدا تلك التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمراجعة بخصوص انخفاض القيمة.

4.3 الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

لقد تم مؤخراً اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية في منتصف العام 2008م، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، وكذلك الكثير من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة. (السيد، 2014)

وقد ازدادت حدة الانتقادات الموجهة لمعيار القيمة العادلة بعد أزمة الأسواق المالية حيث هناك العديد من الآراء التي وجهت الاتهام إلى القيمة العادلة كمسبب لتشوب تلك الأزمة، فقد اعتقد البعض بأن قواعد المحاسبة الحالية تعزز من تقلبات الدورة الاقتصادية وهذا الجانب صحيح من ناحية، لكن أيضاً يمكن القول بأن التقارير المالية والتي توفر المعلومات والبيانات للمستفيدين منها تتطلب منهم التعامل معها بحسب احتياجاتهم وردود أفعالهم، فمن البديهي بأن الشفافية والمصادقية والحياد الواجب توافرها في هذه المعلومات والبيانات، تجعل منها فعلاً عوامل تساعد على تقليل عدم المصادقية وتعزز الاستقرار المطلوب، ومن المعروف عليه أيضاً أن المعلومات والبيانات المالية يجب أن تكون غير منحازة وشفافة لكي تكون ذات فائدة لمستخدميها وهي من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا بطبيعة الحال هو الدور الذي تضطلع به التقارير المالية أو تقارير الإبلاغ المالي للبيانات. (أحمد، 2016)

وقد حاولت دراسة (Gartenberg, 2009) التحقق من الادعاء بأن تقييم الأدوات المالية بقيمتها العادلة هو الذي أدى إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية، ومن خلال عينة (2694) مؤسسة منها (818) مؤسسة مالية و (1876) مؤسسة غير مالية، وحاولت الدراسة التحقق من وجود علاقة بين القيمة العادلة والعوائد غير العادية للسهم، وكذلك مدى وجود علاقة بين الأصول المقيدة بالقيمة العادلة وفقاً للمستوى والثاني والثالث والعوائد غير العادية للسهم، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تزيد فيها نسبة الأصول المقيدة بالقيمة العادلة تحقق عوائد غير عادية على أسهمها، وأن قياسات المستوى الأول والثاني للقيمة العادلة يرتبط إيجاباً بعوائد الأسهم، كما أكدت الدراسة انتشار القيمة العادلة في كل من المؤسسات غير المالية والمالية معاً، وهو ما يشير إلى أن القيمة العادلة لم تكن سبباً في تخفيض قيمة الملكية بل بالعكس يتضح أن المستثمرين يقدرون قيام هذه الشركات بزيادة مستوى الشفافية الخاصة بها، وتقييم أصولها بالقيمة العادلة في ظل الأزمة المالية.

وفي محاولة لتحديد ما إذا كان المستثمرون يرغبون في تعليق محاسبة القيمة العادلة (أي أنهم ينظرون إليها على أنها المسبب في الأزمة المالية العالمية قام كل من (Bowen, et al., 2010) بدراسة طبقت على (288) بنكاً وقد خلصت الدراسة إلى أن ردود فعل سعر السهم لتخفيض حدة قواعد محاسبة القيمة العادلة وقواعد التدهور الخاصة بها كانت إيجابية بالنسبة للبنوك المعرضة لحدوث تخفيضات في قيم أصولها والتي لا يتم رسملتها بصورة جيدة والتي لديها أصول مقومة بالقيمة العادلة ولا تتصف بالسيولة ولديها كمية كبيرة من الأصول المعرضة للتدهور ولكنها لم تجد دليل على وجود رد فعل إيجابي من قبل سعر السهم بالنسبة للبنوك التي لديها نسبة كبيرة من أصولها مقومة بالقيمة العادلة وتلك التي لديها نسبة كبيرة من الأوراق المالية المحفوظ بها لأغراض المتاجرة، وتلك التي تعمل في بيئة لا تتوافر فيها المعلومات.

وبتاريخ 15 نوفمبر 2007، صدر معيار المحاسبة الأمريكي رقم (157) بعنوان قياس القيمة العادلة، وقد كان يتوقع لهذا المعيار أن يحدث تطوراً هائلاً في الفكر المحاسبي، وقد استغرق سنوات طويلة من النقاش والجدل، ولكن صدر هذا المعيار في غير أوانه، حيث أثرت حوله خلافات ونقاشات عديدة وتم تعليقه من قبل هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على أثر ما وجه إليه من اتهامات بالضلوع في افلاس البنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية. (آل عباس، 2008)، ووفقاً للمعيار الأمريكي رقم (157)، فإن القيمة العادلة تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فهذا المعيار يركز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام وليس السعر الذي يجب سدها للاستحواذ على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض. (صالح، 2009)، ويقوم هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالاً وعدالة. ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة قدم المعيار تفصيلاً هيكلياً للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو التالي: (أبو دهيم،

(2008)

1. القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق، ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

2. القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضاً وفقاً لمبدأ أسعار السوق، ووفقاً لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ بالحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا يكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

ويعتبر تطبيق معيار المحاسبة الأمريكي (157) والمتعلق بالقياس بالعدالة يعادل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية الاعتراف والقياس" حيث يتضح للباحث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من منطلق أنها معايير مجربة ويتم قياس نجاعتها بشكل دوري، وبالتالي فإن معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية لا تختلف من حيث الجوهر سوى أن معايير المحاسبة الدولية تضع خيارات أكثر لتمكين شركات الدول المختلفة من اختيار ما يناسب بيئتها.

وقد حدد معيار المحاسبة المالية الأمريكي (157) ثلاثة نماذج لتقدير الأسعار الخارجية: (مقلد، 2010)

1. مدخل السوق: والذي يستخدم الأسعار والمعلومات الملائمة وذات الصلة والتي تم توليدها واشتقاقها من المعاملات في السوق والتي تتضمن الأصول والالتزامات المتشابهة والقابلة للمقارنة، وتتضمن الآليات أو النماذج المتبعة في هذا المدخل لتقييم القيمة العادلة مضاعف السوق ومصفوفة التسعير.

2. مدخل الدخل: والذي يستخدم آليات أو نماذج تعتمد على تحويل تدفقات مستقبلية لقيم حالية أو ما يعرف بنماذج خصم التدفقات النقدية، مثل نموذج صافي القيمة الحالية ونماذج تسعير الخيارات، ونموذج العائد الإضافي للفترة المتعددة.

3. مدخل التكلفة: والذي يستخدم قيمة الاحلال أو الاستبدال الجارية للأصل أو التزام

3.5 طرق القياس والافصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى التقارير المالية.

التحول نحو الإبلاغ المالي

على الرغم من التبريرات التي قدمها مجلس معايير المحاسبة الدولية حول جميع الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلا أن تلك الانتقادات كانت بمثابة الدافع نحو التعديل لمرتكزات أساسية لذلك المعيار بل إلى الغائه وإدخال معيار الإبلاغ المالي رقم (9) كمعيار للقيمة العادلة.

أولاً: التعريف بمعيار الإبلاغ المالي رقم (9)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تموز (يوليو) 2014، الصيغة النهائية لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9)، والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات المالية. وسيحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس.

ويهدف إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (9) إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية بالإضافة إلى تقييم عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من الأدوات المالية.

ويقدم المعيار متطلبات جديدة تتمثل في ثلاثة محاور رئيسية هي: تصنيف الأصول المالية وقياس الخسائر والاضمحلال ومحاسبة التحوط. وسيكون هذا المعيار إلزامياً بدءاً من العام 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. كما يجب تطبيقه بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير الزامية.

وحول طريقة التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية، يقدم معيار الإبلاغ المالي رقم (9) نهجاً منطقياً لتصنيف الموجودات المالية التي تقودها خصائص التدفقات النقدية، ونموذج الأعمال المتبع للاحتفاظ بالأصل، وهذا النهج المستند على المبدأ Principle Based Approach سيحل محل المنهج الحالي وهو المنهج المستند على القواعد Rule Based Approach، والذي يعتبر بشكل عام أكثر تعقيداً من المنهج المستند على القواعد (Menk & Mies, 2016)

ووفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) يتم تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس للأصول المالية، حيث يتم تصنيفها إلى أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة، وأصول مالية تقاس بالتكلفة المطفأة وهي خاصة بأدوات الدين، ويتم تصنيف تلك الأصول عند الاعتراف الأول بالأصل المالي. (EYGM, 2014)

ويتم القياس الأولي للأصول المالية بالقيمة العادلة، وبالتالي فإن معيار الإبلاغ المالي رقم (9) يلغي تصنيف الأصول المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق حسب ما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (39). وكذلك يتم قياس الأدوات المالية المصنفة أدوات ملكية بالقيمة العادلة، في حين يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. (EYGM, 2014)

وإذا كان الاستثمار في الأدوات المالية (الملكية) ليس بهدف المتاجرة بل كاستثمارات استراتيجية، يجب على المنشأة اختيار هذا التصنيف عند الاعتراف الأولي بالأصل، وأن هذا الخيار لا يمكن الرجوع عنه وإعادة تصنيفه من جديد، وبالتالي يتم الاعتراف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل. ويتم معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في المشتقات المالية من خلال بيان الأرباح والخسائر.

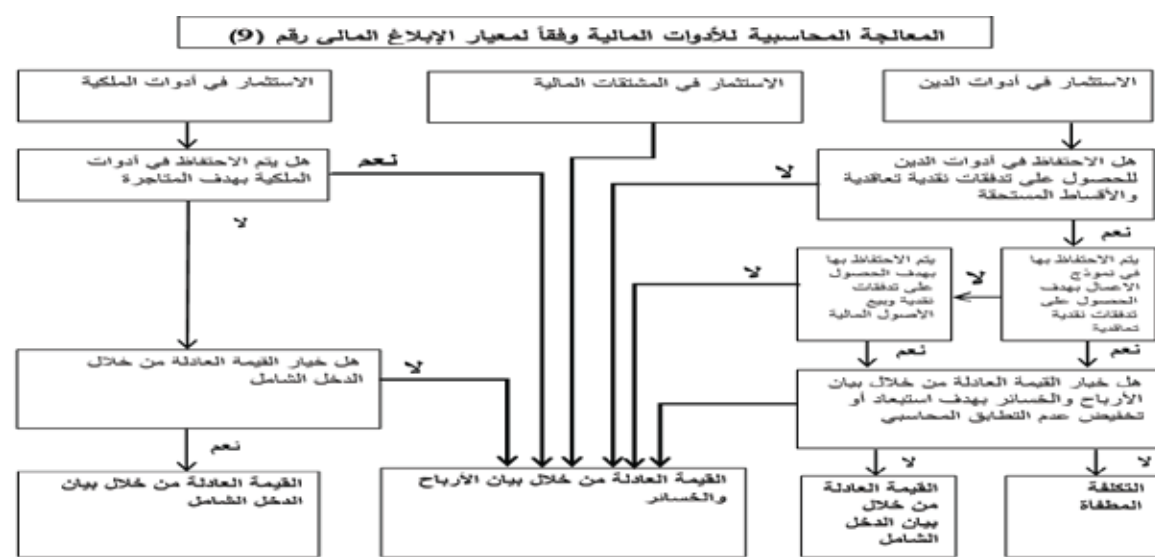
أما أدوات الدين المالية فيتم تصنيفها وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) بالتكلفة المطفأة إذا تحقق شرطان: (European Banking Federation, 2013)

1. هدف نموذج عمل المنشأة في إدارة الأصول المالية: فإذا كان الهدف الاحتفاظ بالأصل المالي لتحقيق تدفقاته النقدية التعاقدية وليس هدفها بيع الأصل قبل تاريخ استحقاقه من أجل تحقيق أرباح على التغير في القيمة العادلة.

2. خصائص التدفقات النقدية: ويتضمن عمر الأصل التعاقدية تواريخ محددة لتدفقاته النقدية التي تمثل القيمة الاسمية والفائدة.

ويشير معيار الإبلاغ المالي رقم (9) إلى وجوب دراسة نموذج عمل المنشأة أولاً. أما خصائص التدفقات النقدية التعاقدية فيتم دراستها فقط فيما يخص الأصول المالية المؤهل قياسها بالتكلفة المطفأة بسبب نموذج العمل، و يتم المحاسبة عن إعادة التصنيف بشكل مستقبلي. والشكل رقم (1) يوضح المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9)

شكل رقم (1)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على منشورات مجلس معايير المحاسبة المالية، 2017

ويطرح المعيار رقم (9) تعديلاً اصلاً كبيراً لمحاسبة التحوط مع تعزيز الإفصاحات بشأن نشاط إدارة المخاطر، ويمثل النموذج الجديد تعديلاً هيكلياً شاملاً لمحاسبة التحوط، الذي من شأنه تحقيق المواءمة بين المعالجة المحاسبية وأنشطة إدارة المخاطر، ما يتيح لكيانات الأعمال أن تعكس تلك الأنشطة بشكل أفضل في بياناتها المالية، وإضافة إلى ذلك ونتيجة لتلك التعديلات، سيُزود مستخدمو البيانات المالية بمعلومات أفضل حول إدارة المخاطر وتأثير محاسبة التحوط على البيانات المالية.

كذلك من شأن المعيار رقم (9) القضاء على التقلبات في الربح أو الخسارة، التي كانت تقع جراء التغييرات في مخاطر الائتمان من المطلوبات المراد قياسها بالقيمة العادلة، ويشير هذا التغيير إلى أن الأرباح الناجمة عن تراجع مخاطر الائتمان الذاتي لأي كيان من تلك المطلوبات لم تعد تتحقق في بيان الربح أو الخسارة. European Systemic Risk Board, 2017

وقد بدأت العديد من المؤسسات الرقابية التحضير لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) فقد أصدرت العديد من المؤسسات الرقابية ومنها المصارف المركزية حول العالم تعليمات وإرشادات للمؤسسات التابعة لها بضرورة إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وما يطرأ عليها من تطورات وإصدارات جديدة. ونظراً للأثر الهام المتوقع حدوثه على البيانات المالية لمؤسسات الأعمال ونتائج أعمالها عند بداية تطبيق المعيار الدولي الجديد رقم (9)، وخاصة فيما يتعلق بالمتطلب المحاسبي الجديد الذي سيطبق لأول مرة، والذي يلزم جميع مؤسسات الأعمال وخاصة البنوك منها بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة مستقبلاً على جميع الموجودات المالية الائتمانية المنتظمة عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة خصماً على حساب الدخل، وما يستلزمه ذلك من تطوير الأنظمة التشغيلية وربما استحداث أنظمة جديدة لتقييم جميع أنواع الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار. وقد تبين ومن خلال مراجعة الباحث للإرشادات الصادرة من المؤسسات الرقابية لبعض الدول أن تلك التعليمات الإرشادية ليس الغرض منها وضع منهجيات وخطط عمل وأنظمة ونماذج موحدة لتطبيق المعيار لدى جميع منشآت الأعمال، بسبب أن ذلك يقع على عاتق الإدارة التنفيذية لكل منشأة ومجلس إدارتها ويندرج تحت واجباتهم ومسؤولياتهم. كما أن تقييم تلك المنهجيات والخطط والأنظمة لاختبار مدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية هي من مسؤولية مدقق الحسابات القانوني لدى كل منشأة. (European Banking Authority, 2016)

وتشمل تلك التعليمات الإرشادية وضع إطار رقابي يمكن معه للمؤسسات الرقابية فرض الرقابة ومتابعة مدى التزام منشآت الأعمال بتطبيق المعيار الدولي رقم (9)، وتحوطها الكافي لمخاطر الموجودات المالية لديها، وكذلك الحد من الاختلافات والتفاوتات الكبيرة التي يمكن أن تشملها نتائج تطبيق المعيار فيما بين منشآت الأعمال الناتجة عن الحكم أو التقدير الشخصي لهم والموضوعية في التطبيق، وكذلك فإن الغرض أيضاً من هذه التعليمات هو فرض نموذج موحد للإبلاغ ورفع التقارير لتلك المؤسسات الرقابية عن نتائج التطبيق لتعزيز قدرة تلك المؤسسات الرقابية على قراءة ومقارنة وتحليل نتائج التطبيق وتقدير الموجودات المالية لدى منشآت الأعمال عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على مستوى كل منشأة وعلى المستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تعمل بها كافة المنشآت.

ونظراً لأن عملية التحول تجاه معيار الإبلاغ المالي رقم (9) تعتبر عملية حساسة بالنسبة لمنشآت الأعمال لذا ينبغي على جميع منشآت الأعمال أن تولي بالغ اهتمامها عند إعداد التقرير الأول ومراعاة الدقة والمهنية والشفافية في إعداداته مع مصادقة مجلس الإدارة عليه.

ويتعين على منشآت الأعمال تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) بأثر رجعي، وفقاً لمتطلبات التحول المنصوص عليها في (المعيار9)، ويعني ذلك أنه سيتعين تعديل أرقام المقارنة لعام 2018، أي أرقام الميزانية في 31 ديسمبر 2017، بحيث تعكس آثار تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) عليها، ومع ذلك لن يطبق على البنود التي ألغى الاعتراف بها في تاريخ التطبيق الأولي، أي في أو قبل 1 يناير 2018، وتبعاً لذلك، فإن الفروق الناشئة عند التطبيق الأولي على المعيار سوف يتم تعديلها من خلال الأرباح المدورة الافتتاحية لفترة التقرير عند التطبيق الأولي في 1 يناير 2018، دون تعديل أرقام المقارنة لعام 2017.

ثانياً: تصنيف الموجودات الائتمانية

يتوقع أن يختلف تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) من منشأة إلى أخرى. ففي بعض الحالات، التي تم فيها سابقاً قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (39) وحالياً يتم تصنيفها بالتكلفة المطفأة حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (9) في هذه الحالة، فقط جزء من الخسائر ستعكس من خلال بيان الأرباح والخسائر نتيجة لتحسن أوضاع السوق عند تطبيق المعيار الجديد. وفي المقابل هناك أدوات أخرى تم قياسها سابقاً بالتكلفة المطفأة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) وسيعاد تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (9). وكذلك في حالة أدوات الملكية المسجلة سابقاً كاستثمارات متاحة للبيع والمعنية (designated) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9)، وأي هبوط في القيمة العادلة ولم يتم قيده كنخفاض في القيمة سيظل في بيان الدخل الشامل. أما بالنسبة لأدوات المالية (والتي لم تنخفض قيمتها) ومسجلة سابقاً كاستثمارات متاحة للبيع وتم تصنيفها وفقاً لمبدأ التكلفة المطفأة عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9)، فإن أي مبالغ تم إدراجها في بيان الدخل الشامل سيتم عكسها.

3.6 الاختلاف في طرق القياس والتصنيف بين معيار الإبلاغ المالي رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) يمكن حصر الاختلاف بين معيار الإبلاغ المالي رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في مجال تصنيف الأدوات المالية في النقاط التالية: (Kempt International, 2014)؛ (Gornjak, 2017)

1. وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) تصنف الأدوات المالية ضمن أربع مجموعات هي أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وأصول مالية للمتاجرة وأصول مالية متاحة للبيع والقروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة، وقد تم تغيير تلك التصنيفات وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) ليصبح التصنيف أصول مالية تعالج بالتكلفة المطفأة وباقي الأصول تعالج إما في الأرباح والخسائر أو في الدخل الشامل.

2. إن أساس تصنيف الأصول المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) يعتمد على الخصائص النوعية لكل نوع من أنواع الأصول المالية بشكل مستقل ومنفصل، في حين أن معيار الإبلاغ المالي رقم (9) يعتمد على خصائص تعاقدات التدفقات النقدية ونموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

3. وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) فإن كافة المشتقات المالية لا يتم فصلها عن بعضها البعض بل تصنف في مجملها كعقد مختلط وهذا أدى إلى التخلص من المعالجة التي توصف بأنها معقدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

4. وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) فإن المشتقات المالية المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية والتي لم تصنف ضمن أدوات الملكية والتي يصعب تحديد قيمتها العادلة يتم قياسها بالتكلفة، في المقابل فإن معيار الإبلاغ المالي رقم (9) يستبعد خيار التقويم بالتكلفة للمشتقات المالية ويتم قياسها في الأرباح والخسائر.

5. يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بقياس بعض الاستثمارات في أدوات الملكية التي يتعذر تحديد قيمتها العادلة بقياسها بالتكلفة، في المقابل وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) فإن كافة الاستثمارات في أدوات الملكية يجب قياسها بالقيمة العادلة.

6. إعادة تصنيف الأصول المالية: وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) يسمح به فقط عندما يحدث تغيير في نموذج الاعمال لدى المنشأة فيما يتعلق بإدارة الأصول المالية، ولكن لا يجوز إعادة التصنيف فيما يتعلق بالالتزامات المالية، وبالتالي فيتوقع أن تكون عملية إعادة التصنيف نادرة جداً.

والجدول التالي يلخص أهم عناصر المقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومعيار الإبلاغ المالي رقم (9) جدول رقم (1): مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومعيار الإبلاغ المالي رقم (9) في مجال القياس والتصنيف

وجه المقارنة	معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	معيار الإبلاغ المالي رقم (9)
الهدف من المعيار	تطبق على كافة الأصول المالية مع بعض الاستثناءات	نقص الهدف (لا يوجد اختلاف)
القياس المبدي	القيمة العادلة تتضمن تكلفة المعاملات (للأصول المالية التي لا يحتفظ بها بهدف المتاجرة)	نقص الهدف (لا يوجد اختلاف)
القياس اللاحق	القيمة العادلة، التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، التكلفة المطفأة، التكلفة العادلة من خلال الدخل الشامل.
طريقة التصنيف	أوراق مالية متاحة للبيع، محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، القروض والذمم المدينة، أوراق مالية للمتاجرة.	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، التكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
إعادة التصنيف	يمنع إعادة تصنيف الأوراق المالية من خلال الربح والخسارة.	تغيير نموذج الأعمال
أدوات الملكية	جميع الاستثمارات في أدوات الملكية المتاحة للبيع تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.	إذا كان يحتفظ بها بهدف المتاجرة، تعالج من خلال الأرباح والخسائر، ولا يجوز إعادة التصنيف المبدي لتلك الأدوات.
المكاسب والخسائر	عادة من خلال الأرباح والخسائر	نقص الهدف (لا يوجد اختلاف)
الاضمحلال	هناك عدة نماذج للاضمحلال وتراجع في قيمة الأدوات المالية	نموذج موحد للاضمحلال وتراجع قيمة الأدوات المالية

المصدر: (IFRS 9.2017)

ويمتد الاختلاف بين معيار الإبلاغ المالي رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الى محاسبة التحوط، ويمكن تلخيص التحوط وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) بالخطوات التالية: (Huian, M. C., 2012)

1. تحديد وقياس عناصر المخاطرة التي يجب التحوط منها.
2. تصميم أدوات التحوط الملاءمة للعناصر والأدوات المالية.
3. تقييم أدوات التحوط المستخدمة.
4. إعادة الهيكلة لأدوات التحوط اذا لزم الامر.
5. تقديم معلومات ايضاحية حول أدوات التحوط وإدارة المخاطر.

ويمكن حصر اختلاف التحوط وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) عن التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في التالي: (Ernst & Young, 2011)

جدول رقم (2): مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومعيار الإبلاغ المالي رقم (9) في مجال التحوط

وجه المقارنة	معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	معيار الإبلاغ المالي رقم (9)
إدارة المخاطر	- ليس من الضروري ربطها بأهداف محاسبة التحوط.	- من الضروري أن تكون متناسقة ومرتبطة بأهداف محاسبة التحوط.
عناصر التحوط	- تنوع القيود والمحددات: فالعناصر غير المالية يمكن التحوط بها بشكل إجمالي أو بالاستناد إلى مخاطر العملات. - المشتقات المالية غير مسموح أن تكون ضمن عناصر التحوط.	- عناصر التحوط تحدد بشكل مستقل لكل بند وقابلة للقياس وتتضمن العناصر غير المالية. - التحوط متاح لكل عنصر من عناصر المشتقات المالية.
أدوات التحوط	- تنوع محدّدات أدوات التحوط.	- بعض المحدّدات سوف تكون مناسبة: أي أدوات مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. - يحظر وجود الخيارات المكتوبة والمشتقات الداخلية.
تقييم الفعالية	- متطلبات شاقة للفحص والاختبار يجب تطبيقها وبأثر رجعي. - اختبار فعالية التحوط من 80%-125% للحفاظ على تحوط فعال. - اجراء تغييرات وبشكل الزامي في علاقات أدوات التحوط .	- مطلوب اختبار أدوات التحوط على أساس مستقبلي فقط. - لا يوجد حد للتحوط وبنسبة محددة. - اجراء التغيير في علاقات أدوات التحوط بهدف احداث توازن نسبي.
الفعالية	تقاس على أساس مستقبلي ويتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر.	نفس الشيء (لا يوجد اختلاف)
تحوط القيمة العادلة	- التحوط من التعرض لتقلبات القيمة العادلة في الأصول والالتزامات، أو التعاقدات السابقة غير المعترف بها والمتعلقة بعمليات شراء أو بيع بأسعار ثابتة. - البنود التي يتم التحوط لها يجري تعديلها بهدف مقابلة التداخل بين أدوات التحوط. - التغييرات في القيمة العادلة في عناصر التحوط وأدوات التحوط تسجل في الأرباح والخسائر.	- التغييرات في القيمة العادلة تحدث. - أثر محاسبة التحوط سوف يعرض في الميزانية وعلى مستوى كل بند بشكل مستقل. - التغير في القيمة العادلة والمتعلق بعناصر التحوط أو بأدوات التحوط تسجل في الدخل الشامل.
تحوط التدفقات النقدية	- التحوط من التعرض لتقلبات التدفقات النقدية والناجمة عن مخاطر الاعتراف بالأصول والالتزامات.	- لا يوجد اختلاف
التحوط لصافي الاستثمارات	- يسمح بالتحوط الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية خاصة في ظل وجود شركات تابعة تختلف عملتها الوظيفية عن عملة التقرير.	- لا يوجد اختلاف

المصدر: (Ernst & Young, 2011)

يتضح مما سبق عرضه أن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لا يتضمن أهداف واضحة ومحددة فيما يتعلق بمحاسبة التحوط، بل يتضمن مجموعة من القيود والمحددات فيما يتعلق بالتحوط، في المقابل فإن معيار الإبلاغ المالي رقم (9) يتضمن أهداف واضحة في تطبيق محاسبة التحوط يتم من خلالها استخدام الأدوات المالية في إدارة المخاطر والتي تؤثر على الأرباح والخسائر هذا بالإضافة الى تخفيض درجة تقيد إجراءات إدارة المخاطر. وأن اهم ما يقدمه معيار الإبلاغ المالي رقم (9) هو زيادة فعالية ادارة المخاطر من خلال إدارة كافة أنواع المخاطر من منظور واحد ومتكامل وليس كما هو في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) والقائم على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر بشكل مستقل ومنفصل وهو ما يفسر عدم قدرته على تطبيق التحوط التام في الفترات الماضية.

بناء على ما تقدم يمكن لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) أن يحقق مجموعة من المزايا في مجال التحوط يمكن اجمالها في التالي: (KPMG, International Standards Group, 2016)

1. تحفيز منشآت الأعمال لإعادة النظر في سياسة التحوط المتبعة لديها والتوجه أكثر تجاه التحوط من التدفقات النقدية المستقبلية.
 2. يعكس بشكل أفضل وأكثر دقة كيف يمكن لمنشآت الأعمال أن تدير مخاطرها.
 3. تخفيض التذبذب في الأرباح والخسائر، حيث يتيح معيار الإبلاغ المالي رقم (9) لمنشآت الأعمال القدرة على معالجة تكاليف التحوط كعنصر مستقل عن الملكية.
 4. تعدد الأدوات المتاحة لتقييم الأدوات المالية.
 5. تسهيل محاسبة التحوط على الأدوات المالية، وبالتالي تصحيح أخطاء معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في ذلك المجال.
 6. الميزة التنافسية: على افتراض أن التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9)، سيقود إلى قيام منشآت الأعمال بمراجعة سياسة محاسبة التحوط لديها ومعالجتها داخلياً. وسوف يتم تفضيل عدم الإفصاح عنها، وقد ظهر ذلك لدى المنشآت التي اختارت التطبيق المبكر للمعيار حيث أظهر طريقة ديناميكية في إدارة المخاطر لديها. ويرى الباحث بأنه على الرغم من المزايا التي يقدمها معيار الإبلاغ المالي في مجال التحوط، إلا أنه هناك بعض الأمور ذات العلاقة بالتحوط لم تختلف وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) عما كانت عليه في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وهي: تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الاستثمارات في المعاملات الأجنبية.
 - 3.7 التحديات التي تواجه التحول تجاه معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على مستوى القوائم والتقارير.
- يتوقع أن تواجه عملية التحول تجاه معيار الإبلاغ المالي رقم (9) بمجموعة من التحديات تتمثل في التالي: Ernst & Young, 2011))
1. تحتاج منشآت الأعمال إلى تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر بمبدأ القياس الجديد، وبالتالي تحتاج إلى إجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة المحاسبية.
 2. هناك عدد من المجالات ستتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين (مدققى الحسابات) وعلى سبيل المثال ما إذا كان نموذج الأعمال (Business Model) يدار بطريقة نشطة من أجل تحقيق التغير في القيمة العادلة.
 3. الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها باستخدام «التعديلات على التصنيف وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)» الصادرة في أكتوبر 2008 قد تحتاج إلى إعادة تصنيفها مرة أخرى إلى مبدأ القيمة العادلة، وهذا يعتمد على نموذج الأعمال وخصائصه.
 4. إن إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية سيكون معقداً لأنها ستخضع للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.
 5. إذا كان نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) يتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية من مبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى مبدأ التكلفة المطفأة، ولكن من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي. وأن أرقام السنة السابقة (المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلى توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لهذه الموجودات والتي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية. إضافة إلى ذلك أن التأثير في المرحلة الانتقالية على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهرياً في حالة أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي وفقاً لمبدأ التكلفة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.
 6. تحتاج الشركات إلى تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9)، وأن هذا يعني تغييراً في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة.
 7. عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية والضرائب بحيث يصعب تحديد الإطار الكامل للمشروع. أمّا بالنسبة إلى الشؤون الداخلية المرتبطة بالتطبيق، فتبرز مسألة تطوير الأنظمة المعلوماتية والمطابقات التي تمثل عناصر تحديات جديدة لدى الشركات.

ويضيف ساينتات بانرجي، رئيس قسم إدارة المخاطر في شركة «ساس» في منطقة الشرق الأوسط، (صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد 14881) فان هناك تحديات أخرى تواجه الشركات أثناء تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) وهي تحديات خاصة بالبيانات، وعمل النماذج وإعداد التقارير والبنية التحتية وهي، تحديات تعزيز التنسيق بين وحداتها المتخصصة بالمال، والمخاطر والأعمال، وتحديات تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر، وكذلك تحديات وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة، وكذلك عدم وجود مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن استخدامها في عمل النماذج.

ويعتبر تعدد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من داخل وخارج المشروع من أهم الصعوبات التي تواجه معايير القيمة العادلة، حيث أظهرت دراسة (Jermakowicz et al, 2007)، من خلال دراسة ميدانية لعينة من الشركات الألمانية المسجلة (DAX30) الى تحديات التعقيد والتكلفة، وعدم وجود إرشادات كافية للتنفيذ وزيادة تقلبات الأرباح، في حين أكدت دراسة (Latridis and Rouvolis, 2010) على تحديات مرتبطة بعدم توافر التأهيل والمعرفة الكافية للمحاسبين لتطبيق تلك المعايير بالإضافة الى الصعوبات المتعلقة بالاختلافات الفنية والتسويات وتكلفة التحول. كما أكدت دراسة كل من (شحاتة، 2013؛ Christopher & Jordi, 2013) على أن التوافق مع معايير الإبلاغ المالي يتأثر بعدة محددات منها تباين النظم الاقتصادية، والنظام القانوني والضريبي للدولة، وطبيعة هيكل الملكية، ووجود هيئة محاسبية مهنية متخصصة.

ويمكن القول بأن وان كانت الشركات في أوضاع مالية جيدة وتحتفظ بمحافظ تمويلية واستثمارية قوية، من خلال بناء مخصصات قوية خلال المرحلة السابقة، إلا أن ذلك كله لا يعفي من المطالبة بأهمية قيام تلك الشركات منذ بالاستعداد لتطبيق المعيار وذلك لتوفير المتطلبات اللازمة والوفاء بها، لأن المعيار الجديد سيحقق مصلحة أكبر لها وللزبائن من جهة، ولكون ذلك سيبقيها مواكبة لأحدث التشريعات والمتطلبات العالمية من جهة أخرى، ما يعزز مكانتها وسمعتها المحلية والدولية.

3.8 الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على قرارات المستثمرين

هناك ضرورة لقيام جميع منشآت الأعمال بالاستعداد لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) وذلك باتخاذ الخطوة الأولى من خلال إجراء دراسة داخلية لتحليل الأثر الكمي لتطبيق هذه القواعد الجديدة، وأن يتبع ذلك مجموعة من الخطوات تشمل جمع بيانات واسعة من الأقسام المالية المختلفة، ومن ثم بناء بنية تحتية متكاملة للاستفادة من البيانات وإدارتها للحصول على نتائج واضحة وإعداد النماذج، وأخيراً إعداد النظام النهائي لإصدار التقارير المالية ومراقبة الأداء المالي بالشكل الذي يتوافق مع المعايير الجديدة. ويتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) أن يكون له تأثيره الإيجابي على المدى الطويل وليس على المدى القصير.

ويهدف إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (9) الى توفير معلومات أكثر ملاءمة لقرارات المستثمرين حيث أشارت دراسة (Neslihan et al, 2012) الى أن التحول الى معيار القيمة العادلة رقم (9) يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية، وارتفاع القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أنها ترتبط بعلاقة ارتباط معنوية مع أداء الشركات.

وقد تضمن معيار الإبلاغ المالي رقم (9) بعض المتطلبات التي ساهمت في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعيار الدولي رقم (39)، وذلك بهدف تحسين قدرة المستخدمين على فهم اعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحدة محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار الدولي رقم (39) (عوض، 2013)، وقد توصلت دراسة (محاريق، 2013) الى أن التعديلات الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (9) ساهمت في تحقيق درجة أعلى من ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة بدرجة أكثر من المعيار الدولي رقم (39) مما يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وقد أشارت كل من دراسة (الصياد، 2013؛ Jannis et al, 2014) إلى أن القياس والافصاح على أساس القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على جودة التقرير المالي ويجعل معلومات القوائم المالية ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة، كما ويجعلها ذات قوة مما يساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لكافة مستخدمي القوائم والتقارير المالية، كما أشارت دراسة (خليل وإبراهيم، 2013) إلى أن القياس بالقيمة العادلة يؤدي إلى زيادة درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة. وقد أشارت دراسة كل من (Anna Alon, 2009)، (Rudra, 2012) إلى أن جودة معايير التقارير المالية الدولية أعلى من جودة المعايير المحلية، وهو ما يعكس زيادة جودة المعلومات المحاسبية، في حين أشارت دراسة (Young. et al, 2013) إلى أن الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة للمستثمرين لأغراض التنبؤ والتقييم، كما أن الأرباح المعلنة في ظل تطبيق هذه المعايير تكون أكثر تعبيراً عن حقيقة أداء الشركة، كما أشارت دراسة (الجرف، 2012) إلى أن امتداد نطاق الشركات خارج الحدود الإقليمية واتجاه المستثمرين للبحث عن فرص استثمارية خارج أوطانهم، واتساع مفهوم حماية المستثمرين ليشمل كل من حماية المستثمر الوطني من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الأجنبية الوافدة، وحماية المستثمر الأجنبي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الوطنية أو الأجنبية لجذب الاستثمارات وحماية المستثمرين وتوفير الشفافية الكاملة في التقارير المالية.

يتضح مما سبق أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما يوفر طرق قياس أكثر واقعية وملاءمة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعاً من الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم والتقارير المالية. وكذلك فإن معيار الإبلاغ المالي رقم (9) يتضمن أهداف واضحة في تطبيق محاسبة التحوط يتم من خلالها استخدام الأدوات المالية في إدارة المخاطر والتي تؤثر على الأرباح والخسائر هذا بالإضافة إلى تخفيض درجة تقييد إجراءات إدارة المخاطر

4. الاستنتاجات

بالاستناد إلى ما تقدم عرضه توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. على الرغم من مزايا تطبيق القيمة العادلة في القياس، إلا أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجاً متكاملًا للاعتراف والقياس والافصاح المالي.
2. إن الهدف من إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (9) هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملاءمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية بالإضافة إلى تقييم عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من الأدوات المالية.
3. يقدم معيار الإبلاغ المالي رقم (9) متطلبات جديدة تتمثل في ثلاثة محاور رئيسية هي: تصنيف الأصول المالية وقياس الخسائر والاضمحلال ومحاسبة التحوط.
4. وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) يتم تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية تعالج بالتكلفة المطفأة وباقي الأصول تعالج إما في الأرباح والخسائر أو في الدخل الشامل.
5. أن معيار الإبلاغ المالي رقم (9) يتضمن أهداف واضحة في تطبيق محاسبة التحوط يتم من خلالها استخدام الأدوات المالية في إدارة المخاطر والتي تؤثر على الأرباح والخسائر هذا بالإضافة إلى تخفيض درجة تقييد إجراءات إدارة المخاطر
6. أن التحول إلى معيار القيمة العادلة رقم (9) يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وارتفاع القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أنها ترتبط بعلاقة ارتباط معنوية مع أداء الشركات.
7. يتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) أن يساهم في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعيار الدولي رقم (39)، ومن ثم تحسين قدرة المستخدمين على فهم اعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحدة محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار الدولي رقم (39).
8. على الرغم من مزايا تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) إلا أنه يتوقع أن تواجه منشآت الأعمال مجموعة من المعوقات أثناء التطبيق.

5. التوصيات

بعد استعراض استنتاجات الدراسة يقدم الباحث التوصيات التالية:

1. يجب على الجهات الرقابية ومن أهمها البنك المركزي ومراقب الشركات متابعة التطبيق الأولي لمعيار الإبلاغ المالي من قبل الشركات حيث يتوقع لإصدار وتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) أن يؤدي الى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية بالإضافة الى تقييم عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من الأدوات المالية.
2. يجب على إدارة الشركات الالتزام التام بنصوص معيار الإبلاغ المالي رقم (9) وذلك بهدف القضاء على التقلبات في الربح أو الخسارة، التي كانت تقع جراء التغييرات في مخاطر الائتمان من المطلوبات المراد قياسها بالقيمة العادلة.
3. هناك ضرورة لقيام الجهات المهنية في المحاسبة بالعمل على تقليص التحديات التي تواجه الشركات أثناء تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) وخاصة التحديات المتعلقة بالبيانات، وكذلك التحديات المتعلقة بعمل النماذج وإعداد التقارير والبنية التحتية ، هذا بالإضافة الى العمل على توفير مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن استخدامها في عمل النماذج.
4. من الضروري قيام الجهات المهنية الدولية بزيادة اصداراتها اللاحقة والهادفة الى زيادة توضيح وتفسير تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) بهدف ضمان الالتزام التام بتطبيق تعليمات هذا المعيار من قبل كافة منشآت الاعمال.
5. من الضروري قيام الجهات المهنية الدولية بعمل مراجعة شاملة للأثار المترتبة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) بعد دخول هذا المعيار حيز التنفيذ، وذلك من خلال بيان أثر ذلك على المركز المالي والقيمة السوقية لمنشآت الأعمال، بالإضافة الى بيان الأثر على مستوى الاقتصاد داخل الدولة ككل.

6. قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو دهيم، أيمن عمران. (2008). خطة الإنقاذ المالي الأمريكي وجهة نظر محاسبية، متاح على الموقع الالكتروني www.moheet.com/newaSave.aspx?nid=174932
2. أبو طالب، يحيى محمد. (2017). القيمة العادلة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي، نشرة جمعية الضرائب المصرية، المجلد (27)، العدد (106)، مصر، ص. ص. 15-25.
3. أحمد، سها النور عبد الله. (2016). معايير القيمة العادلة ودورها في الأزمة المالية العالمية 2008م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، السودان.
4. آل عباس، محمد. (2008). المعيار المحاسبي (FAS 157) هل كان جلاد الأزمة المالية أم ضحيتها؟ صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد (5492)، بتاريخ 2008/10/28م.
5. البشتاوي، سليمان حسين و المبيض، احمد محمد. (2008)، "تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الاردنية"، مجلة البحوث التجارية ، جامعة بارسعيد، كلية التجارة، العدد الاول ، ص ص. 57-74.
6. بوخالفي، مسعود. (2013) أثر الافصاح بالقيمة العادلة على الابلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة عمار ثلجي، اغواط.
7. الجرف، ياسر أحمد السيد. (2012). أهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية- اطار مقترح ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد (49)، العدد (2)، ص ص. 199-243.

8. الجعارات، خالد جمال.(2006)، "قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبة الدولية"، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين المنعقد من 12-14 أيلول 2006، عمان.
9. جعارة، أسامة عمر.(2012). المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة – الملاءمة والموثوقية ومشكلات التطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد (29)، ص ص.189-207.
10. جمعة، أحمد حلمي.(2007). المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال: المجلد (3) العدد (4)، عمان، ص ص.1-30.
11. الحيزان، أسامة بن فهد.(2004). تحليل المعيار السعودي المقترح للمحاسبة عن الإعانات والمنح، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد (16)، العدد(1)، الرياض. ص ص. 105-125
12. خليل، علي محمود مصطفى؛ إبراهيم، منى مغربي محمد.(2013). تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقارير المالية رقم (13) في ضوء قواعد حوكمة الشركات، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد(1)، العدد(3)، ص ص.507-508.
13. خوري، نعيم سابا.(2006). "القيمة العادلة والنمو الاقتصادي"، المؤتمر العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، من 12-14 أيلول 2006، عمان.
14. الزمر، عماد سعيد.(2012). دراسة تطبيقية لأثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد(3)، العدد(4)، ص ص.1229-1282.
15. السعافين، هيثم.(2004). معيار المحاسبة الدولي رقم 39، الطبعة الأولى، بدون ناشر.
16. السعافين، هيثم.(2005). معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان-الأردن، 28-29/9/2005.
17. السعيد، معتز أمين؛ العيس، محمد سليم؛ الصمادي، محمد نور حسن.(2013). أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد(50)، العدد الأول، ص ص.25-54
18. السيد، أحمد محمد.(2014). القيمة العادلة والأزمات المالية في الأسواق العالمية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(2)، مصر، ص ص.113-154.
19. شحاتة، أحمد بسيوني محمد.(2013). مدخل مقترح لتكييف معايير التقارير المالية الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد(50) العدد(1)، ص ص.1-24.
20. صالح، رضا إبراهيم.(2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد.(2)، المجلد(46)، ص ص.1-60
21. صلاح، حواس.(2008). التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.
22. الصياد، علي محمد علي.(2013). أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد(2)، العدد(4)، ص ص.35-50.
23. عرنوق، بهاء غازي؛ حمادة، رشا.(2014). أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(30)، العدد(1)، ص ص.561-584.

24. عوض، آمال محمد محمد.(2013). تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة جامعة بني سويف، ص ص.162-168.
25. لوندي، فهيم صالح.(2012). المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والافصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية، المحلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد(1)، ص ص. 61.1-61.
26. محاريق، هاني أحمد. (2013). أثر تطوير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- دراسة نظرية ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص.1-44.
27. مطر، محمد ؛ موسى ، السويطي.(2006).أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية .في وقائع المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول التنمية العادلة والابلاغ المالي، 13-14 أيلول، عمان ، الأردن.
28. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.(2009).
29. مقلد، محمد محسن عوض.(2010). القيمة العادلة ما بين البراءة والاتهام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
30. النجار، جميل حسن.(2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية- دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدقي الحسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد(9)، العدد(3)، ص ص.465-493

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ander,Paul ؛ Cazavan- Jeny, Anne ؛ Dick Wolfgang ؛ Richard Chrystelle ؛ Wolton, Peter.(2009), Fair Value Accounting and the Banking Crisis in 2008: Shooting the Messenger Fair Value Accounting and the Banking Crisis in 2008: Shooting the Messenger. Accounting in Europe, Vol. (6), No. (1), pp.3–24.
2. Anna –Maija Lantto and Petri Sahlstrom.(2009). "Impact of International Financial Reporting Standard Adoption on Key Financial Ratios" Accounting and Finance No:(49),pp.341361-.
3. Barth ,M.E, Landsman, W.R. and Wahlen , J.M. (1995). "Fair Value Accounting , Effect on Banks ,Earning Volatility , Regulatory Capital , and Value of Contractual Cash Flow" , Journal of Banking and Finance ,Vol.(19),Issu,(34-),pp.577605-.
4. Bowen RM, Khan U, Rajgopal S. (2010).The economic consequences of relaxing fair value accounting and impairment rules on banks during the financial crisis of 20082009-. Working paper; September,2010.Full Text Available on http://www8.gsb.columbia.edu/sites/financialstudies/files/files/Fair_Value_Event_study_1023_2009_UK.pdf
5. Carroll, T.J., Linsmeier, T.J. and Petroni, K.R. (2003). The Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Information: Evidence From Closed end Mutual Funds". Journal of Accounting, Auditing and Finance,(Winter): pp.1–24.

6. Christensen, Hans B. and Valeri V. Nikolaev. (2013). Does Fair Value Accounting for Non-Financial Assets Pass the Market Test ?, The University of Chicago Booth School of Business South Woodlawn Avenue Chicago, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1269515>.
7. Christopher Nobles and Jordi. (2013). Firm Size and National Profiles of IFRS Policy Choice .Australian Accounting Review ,Vol.(23),No.(3),pp.208215-.
8. Ernst & Young,(2011). Hedge Accounting Under IFRS 9 — a Closer look at the Changes and Challenges.
9. European Banking Authority,(2016). Implementation of IFRS 9 By Banks in EU: Regulatory Perspective.
10. European Banking Federation ,EBF (2013). European Banking Federation. Comment Letter to the IASB Exposure Draft Classification and Measurement: Limited Amendments to IFRS 9.
11. European Systemic Risk Board, (2017). Financial Stability Implications of IFRS 9, Available on file:///C:/Users/DELL/Downloads/Documents/20170717_fin_stab_imp_IFRS_9.en.pdf
12. EYGM. International Financial Reporting Standards Group .(2014), Impairment of Financial Instruments Under IFRS 9, Applying IFRS, December 2014.
13. Farkas, Zoltan Novelty .(2016). The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability, Journal of Accounting in Europe, Vol.(13), Issue(2), pp.197227-.
14. Fatima,A.,P.Foot.,(2012). The Value Relevance of International Financial Reporting Standards: Empirical Evidence in an Emerging Market". The International Journal of Accounting ,Vol.(47),pp.85108-.
15. Gartenberg , Claudine Madras ,(2009) " Did Fair Valuation Depress Equity Values during the 2008 Financial Crisis? " , September 5,2009 , Available on <http://www.ssrn.com/>
16. Gebhardt ,Gunther,(2016). Impairments of Greek Government Bonds under IAS 39 and IFRS 9: A Case Study, Journal of Accounting in Europe, Vol.(13), Issue(2), pp.169196-.
17. Gornjak, Mojca.(2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement, International Journal of Management, Knowledge and Learning, Vol.(6),No.(1),PP. 115–130.
18. Huian, M. C. (2012). Accounting for Financial Assets and Financial Liabilities According to IFRS 9. Annals of the Alexandru Ioan Cuza University – Economics, Vol.(59),No.(1). <https://doi.org/10.2478/v103160-0002-012->.
19. IASB, (2009). International Financial Reporting Standards (9), Financial Instruments , London , United Kingdom.
20. IASB, IASCF, (2005), International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Disclosure and Presentation, IFRSs 2004, International Accounting Standard Committee Foundation, London, <http://www.iasb.org>, United Kingdom.
21. IFRS,9.(2017), Financial Instruments Understanding the basics, Full Text Available on,www.pwc.com/ifrs9.

22. Jannis Bischof ,Holger Daske and Christoph Sextroh.(2014). "Fair Value – Relate Information in Analysts ,Decision Processes: Evidence From The Financial Crisis" .Journal of Business Finance &Accounting .Vol.(41),No.(3),pp.363400- .
23. Jermakowicz ,E.E.؛Prather-Kinsey,J.and Wulf,I.(2007). The Value Relevance of Accounting Income Reported by DAX-30German Companies .Journal of International Financial Management &Accounting ,Vol.(18),No.(3),pp.151191-.
24. Kempt International .(2014). First Impressions: IFRS 9, Financial Instruments, from <http://www.kpmg.com/ifrs>
25. KPMG, International Standards Group (2016). Guide to Annual Financial Statements: IFRS 9,Illustrative Disclosures for Banks.
26. Latridis ,G.,and S.Rouvoulis ,(2010). The Post-Adoption Effects of The Implementation of International Financial Reporting Standards in Greece .Journal of International Accounting ,Auditing and Taxation ,Vol.(19),pp.5565-.
27. Linde , Email & Jesper Pederson,(2011). Comparative Analysis between IAS (39) & IFRS (9), Master thesis, Copenhagen Business school
28. Menk , Michael Torben & Mies, Michael.(2016) Accounting for Convertible Bonds Under IERS 9, ResearchGate, Full Text Available on www.researchgate.net/publication/303282202
29. Nadiaa, Cipullo؛ Rosab, Viciguerra.(2014). The Impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in Banks: Theoretical aspects, International Conference on Accounting Studies, ICAS 2014, 1819- August 2014, Kuala Lumpur, Malaysia.
30. Neslihan Ozkan ,Zvi Singer ,and Haifeng You.(2012). Mandatory IFRS Adoption and The Contractual Usefulness of Accounting Information in Executive Compensation ,Journal of Accounting Research . Vol.(50),No.(4),pp: 10771105-
31. Paoloni, Mauro Paolucci Guido and Menicucci Elisa.(2017). Fair value accounting and earnings quality (EQ) in banking sector: Evidence from Europe, African Journal of Business Management, Vol(11), No.(20), pp.597307-.
32. Rock Lefebvre, and Mihaela Scarlat .(2009). Fair Value Accounting: The Road to Be Most Travelled , Sponsored by Certified General Accounting Association of Canada, Issue in Focus , full text available on www.cga-canada.org.
33. Rudra ,T.,(2012). Does IFRS Influence Earnings Management? Evidence From India .Journal of Management Research .Vol.(4), pp : 113-.
34. Škoda, miroslav and Bilka, Peter.(2012). Fair Value Financial Statements-Advantages and Disadvantages , Vasile Goldiș” Arad, Studia Universitatis, Economics Series,Vol (22), Issue (2), pp:18-
35. Weijun, Niu. (2007). "The Effect of Fair Value Accounting in HKAS 40 on Real Estate Companies Listed in Hong Kong" , An Honours Degree Project Submitted to the School of Business in Partial Fulfillment of the Graduation Requirement for the Degree of Master of Business Administration.
36. Young-Soo Choi ,Ken Peasnell and Joao Toniato.(2013). "Has The IASB Been Successful in Making Accounting Earnings More Useful For Prediction and Valuation ?UK Evidence" .Journal of Business Finance &Accounting, Vol.(40),No.(7),(8),pp:741768-.